نواسخ الجملة الفعليـــــــة
بين المصطلح والوظيفة

الأستاذ: ملاوي الأمين
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم الأدب العربي
جامعة محمد خيضربسكرة

من أنواع الجملة الفعلية في التراث النحوي للغة العربيـــة، الجملـــة الاسمية التي دخلت عليها كان وأخواتها، وقد صنفت ضمن الجمـــل الفعليـــة استنادا إلى النظرية المحددة لمعيار التقسيم أو التصنيف المعتمد أساسا علـــى وجود الفعل عنصرا أساسا، ووجوب تقدمه أصالة، فعدت "كان" فعلا. فـــإذا دخلت على الجملة الاسمية، أو على ما كان أصـــله مبتـــدأ وخبـــرا تحـــول التركيب إلى جملة فعلية.

ولعل أول من أشار إلى كون هذه الكلمات أفعالا سيبويه، مكتفيا بذكر "كان، ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعـــل ممـــا لا يستغني عنه الخبر"[1] وقد جمعها الناظم في قوله:[2]

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى و صار ليس زال برح
فتئ و انفك وهدي الأربعـــــة لشبه نفي أو لنفـــي متبـــعـــا
ومثل كان دام مسبوقا بـــــما كأعط مادمت مصيبا درهما

وعلى الرغم من أن القدامى صنفوا هاتـــه الكلمـــات ضـــمن فئـــة الأفعال[3] إلاّ أنهم أدركوا منذ تقعيد النحو، أنها تختلف عن الأفعال في جملة من المحددات أو المميزات التي اشترطت مقياسا لتحديد الفعل؛ لذلك تعـــددت تسمياتها في كتب النحو العربي، وجمعت ضمن باب أطلـــق عليـــه: بـــاب

النواسخ. والناسخ في اصطلاح النحاة: "ما يرفع حكم المبتدأ والخبر"[4] . ومما هو متفق عليه أن هاته النواسخ "تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها". [5]

وانطلاقا من هذا المفهوم، فالنواسخ دوالّ شكلية لا علاقة لها بوظائفها في سياق الجمل التي ترد فيه، وإنما هي أثر من آثار نظرية العامل؛ فالمبتدأ مرفوع بعامل معنوي متجرد عن العوامل اللفظية، " فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله، وصار العمل لها"[6] . فعلى الرغم من بقاء المبتدأ مرفوعا بعد دخول النواسخ عليه، إلا أن الرافع أحدها، وليس الابتداء، أو كون الاسم مبتدأ، وهذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فقالوا: إن الرفع باق كما كان من قبل، ولم يتغير بدخول النواسخ. هذا بالنسبة للمبتدأ، أما الخبر فهو متفق عليه بين المذهبين في كونه انتصب بعد الرفع.[7]

ولما كانت فكرة العامل هي الموجهة للدرس النحوي تحليلا وتفسيرا، فقد استرسل بعض النحاة في ذكر علة الرفع والنصب، بعيدا عن دراسة وظائف هاته النواسخ مع متطلباتها (الاسم والخبر) ضمن الأساليب السياقية لإبراز وظيفتها البنائية الشكلية، والتركيبية المعنوية. فرفع المبتدأ في نظرهم تشبيها بالفاعل، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول. فقاسوا جملة: "كان عبد الله أخاك" على جملة "ضرب عبد الله أخاك" للتمثيل.[8]

ومن التسميات التي أطلقت على هاته النواسخ الأفعال الناقصة، وأفعال العبارة، واختلف في معنى النقصان ومعاييره، وإن كانت الآراء مردها جميعا إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: يردّ نقصانها إلى عدم اكتفائها بالمرفوع، وكونها لا تفيد دون المنصوب.[9]

الاتجاه الثاني: يفسر نقصانها بانتفاء دلالتها على الحدث، وتجردها للدلالة على الزمان، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين.[10]

وقد عبّر عن ذلك ابن يعيش بقوله: "... وكان إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط. ويكون تدل على ما أنت فيه، أو ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط. فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. وقيل أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكان سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعل عبارة".[11]

ومن النحويين من ربط تجرد "كان" من الحدث بمسألة العامل الإعرابي؛ لأن "كان أصلها أن ترفع فاعلا واحدا نحو: "كان الأمر"، أي: حدث، فلما خلعوا منها معنى الحدث، ولم يبق فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو "زيد قائم" أي زمان هذا الحديث ماض أو مستقبل فأعملوها في الجملة "[12].

ولما كان الفعل عند النحاة هو الحدث المرتبط بالزمان، و "كان" انعدمت دلالة الحدث فيها، وتجردت للدلالة الزمنية، جعلوا الخبر عوضا عن الحدث.[13]، فتصير حينها دالة على الزمان بصيغتها، وعلى الحدث بخبرها، وبذلك" صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث والزمان"[14].

ولعل تجرد هاته النواسخ من الحدث هو ما حدا بعض النحويين إلى اعتبارها حروفا وليست أفعالا؛ "...لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولما كانت لا تدل على المصدر دل على أنها حروف"[15].إلا أن فريقا من النحاة لم يأنس للآراء القائلة بتجرد "كان" من الحدث؛ "لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها

فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمـــان، لأن الافتـــراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث، لأن لا مدلول للفعـــل غيـــر الزمان إلا الحدث، والذي ينبغي أن يحمل عليه قـــول مـــن قـــال: إن كـــان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث ، أنها مسلوبة أن تســـتعمل دالـــة علـــى الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه، فسمي ذلك سلبا لدلالته على الحدث بنفسه". (16)

ويتجلى الأمر واضحا عند الرضي (ت646 هـ) الذي جعل الرأي الأول "ليس بشئ لأنه كان في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله. فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما تم ثم عـــين بـــالخبر ذلـــك الحاصل، فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة فـــي إيـــراد مطلق الحصول أولا ثم تخصصه كالفائدة في ضمير الشأن على ما مر فـــي بابه، مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمـــان ذلـــك الحصـــول المقيد، ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا. فكـــان يـــدل علـــى حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع فـــي زمان مطلق تقييده في كان. لكن دلالة كان على الحدث المطلق؛ أي الكـــون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية. وأما سائر الأفعال الناقصة نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصـــبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، ومادام الدال على معنى الكون الدائم، ومازال الـــدال على الاستمرار، وكذا أخواته، وليس الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث معنى لايدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكـــون جميعهـــا ناقصـــة بالمعنى الذي قالوه"(17).

مما تقدم ذكره نخلص إلى معالم لغوية شكلت النظرية القديمة لهـذا الباب النحوي في عمومها، وهي:

*إن إدراج ما يعرف بالأفعال الناقصة ضمن إطار واحد يعرف بالنواسخ هو نتاج فلسفة العامل النحـوي.

• إن هاته النواسخ -في مقدمتها كان- تحمل بعضا من مميزات الأفعـال دون بقيتها لذلك سميت أفعالا ناقصة أو لفظية.

إنّ الاسم المرفوع، والاسم المنصوب بعدها تشبيه بالفاعل والمفعـول .

*لا تحمل معنى الحدث مطلقا، وإنما تستمد دلالتها على الحدث من خبرهـا، وهناك من أصر على تضمنها معنى الحدث.

* الجملة التي تتكون من كان وأخواتها هي جملة اسمية في نظـر القـدماء "بحسب البنية الأصلية، ولكنها تناظر الجملة الفعلية من جهة الإعـراب مـع اختلاف يؤكد صلة الإعراب بالمعنى"(18) . فصارت بهذا التناظر مـن قبيـل الجملة الفعلية في اللغة العربية.

مناقشة آراء القدماء:

إن تبني الآراء السالفة، والتي شكلت معالم بارزة في طريق النحـو العربي منذ تقعيده، يجعلنا ننأى عن التحليل اللغوي السليم للبنى الإفراديـة، ودورها الوظيفي في التركيب أو السياق. لذلك يستوجب علينا دراسة هاتـه الكلمات ضمن منهج متكامل، يبدأ من البناء الإفرادي في صـيغته ومعنـاه، ويثني بعلاقته الوظيفية في التراكيب التي يرد فيها لينتهـي برؤيـة شـاملة لعلاقة البنية بالتركيب دلالة وإعرابا. وهذا يؤدي بنا إلى النظر إلى الجملتين التاليتين- للتمثيل- على أنهما مختلفتان:

ج1: كان الرسول متعبدا.

ج2: كان الرسول يتعبد.

ولا يعني هذا الكلام أن القدامى غفلوا عن هذا المنهج، وإنما تصوروه ضمن نظرية العامل، وما تمحور حولها من آراء معروفة في كتب النحو، فالاسم معمول فلا بد له من عامل، وأقوى العوامل هي الأفعال، وكان لها من الخصائص ما يجعلها- في نظرهم- تصنف ضمن هذا الفصيل اللغوي، فأوكل لها العمل الإعرابي، فأصبح المبتدأ اسما لها، وتحول الخبر من خبر للمبتدأ إلى خبرها.

إن النظرة المقدسة للعامل هي التي أوحت للقدماء بتلك الآراء، وهي التي جعلتهم- في الوقت نفسه- يتفطنون إلى وجود تعسفات كثيرة فيها، مما كان مبررا للبحث عن مسوغات للقاعدة النحوية. وعلى الرغم من اتفاق منهج الدراسة عند القدماء، إلا أننا نجد اختلافا بينهم على مستوى التفسير والتعليل . وفي مقدمة ذلك: التسمية في حد ذاتها كما سبقت الإشارة. والاحتمال في التفسير يسقط الاستدلال. فلا يمكن الأخذ بهذا المصطلح دلالة على هاته الكلمات، وهذا ما ارتضاه بعض الدارسين المحدثين مستعيضين عن هذا المدلول بتسميات أخرى منها: الأدوات والحروف[19] أو "دوال النسب الدالة على الزمن"[20].

ثم إن مصطلح (الناقص) لا يتحدد معناه بدقة. فالنقصان يكون قياسا إلى التمام، فلا يعرف الناقص إلا بمعرفة تمامه وقياسه إليه.

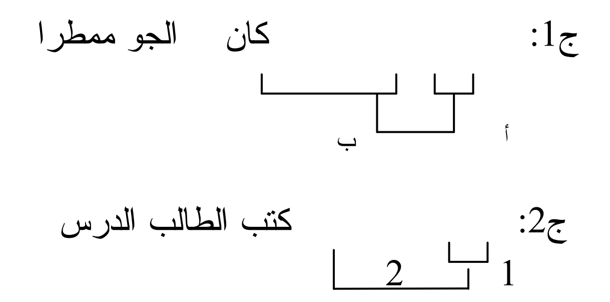
فبم يتحدد نقصان "كان"؟ هل بالتمام في الحدث أم في التركيب؛ أي:عدم الاكتفاء بالمرفوع؟ ومن شأن هذا أن يقود إلى الحديث عن التام. فما المقصود به؟ هل هو تمام الفعل في زمانه أو حدثه، أم في كليهما. ونستبين الأمر بهذا المثال:

يدخل ← تام = حدث + زمن.

نجري الفعل ضمن سياق، فنقول :" كان الناس يدخلون في دين الله " ، فالفعل تجرد – بفعل السياق– عن جزء من زمنه فلم يصبح تاما، مع العلم أن صيغة (يفعل) تدل على زمنين وهما الحاضر والمستقبل، ولا يتحدد أحدهما إلا بقرائن لفظية أو سياقية، وتمام الشيء بعنصر وحيد، فكيف باحتمال زمنين؟.

أما إذا قلنا: إن النقصان مرده إلى حاجة هاته النواسخ إلى الاسم المنصوب بعد مرفوعها، تشبيها لها بالفعل الذي يحتاج إلى فاعل ومفعول، فهذا الأمر فيه نظر، وكان محل نظر حتى عند القدامى أنفسهم. فقد لاحظوا تمحل هذه المشابهة، فاعتبروا المرفوع فاعلا مجازا وتشبيها لفظيا.[21]

وكان الأمر جليا عند المتأخرين منهم. فقد عدت التسمية "اصطلاحية خالية من المعنى، إذ المرفوع إنما هو المعنى الذي وضع له حقيقة، والخبر في الحقيقة خبر اسمها فلا حاجة إلى تقدير مضاف أي خبر اسمها"[22]. ولنوضح ذلك بهاتين الجملتين:



حيث إن (ب) تشكل وحدة نحوية متكاملة (معنى وتركيبا) ويمكن أن تستقل معنى وتركيبا عن (أ). أما (2) فلا تشكل وحدة نحوية ولا دلالية ولا يمكنها الاستقلال عن (1).

الزمن طارئ على (ب)؛ لأنه متضمن في (أ) الذي يمكن الاستغناء عنـــه. أما (2) فلا يمكن تصوره دون الزمن؛ لارتباطه تركيبا ودلالة بـــ(1).

ويعني هدا بعبارة أخرى: "... أن المبتدأ و الخبر هو هو في المعنى ولـــيس الأمر كذلك بالنسبة للفاعل، والمفعول، حيث يجب اختلافهما في المعنى، كما أن العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد بوقوعهما متلازمين أي وجوب حاجة المبتدأ إلى خبر، والخبر إلى مبتدأ، ولا توجد مثل هذه العلاقة بين الفاعل والمفعول. ولا تتجدد علاقتهما إلا بالفعل الذي أوجد صلة بينهما. فإذا زال الفعل زالت الصلة بينهما، بخلاف جملة كان وأخواتها فـــلا تـــزول الصلة بين المبتدأ والخبر بزوال (كان) أو يســـتغنى عـــن الخبـــر معهـــا أو بدونها"[23].

وكان ابن السراج من الذين ذكروا هذا الاختلاف إلا أنه حمله علـــى الشـــبه اللفظي، فقال: "وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى "[24] .فلا معنى لهـــذا التنـــاظر، ولا مســـوغ لهـــذه المشابهة.

كان بين الحدث والزمن:

مثار الخلاف الآخر بين النحاة القدماء والمحدثين على حد السواء، هـــو مـــا مدى نصيب كان وأخواتها من المعنى أو الحدث أو المصدر؟، وهل تجردها منه دليل على نقصانها؟

يبرز لنا من بين القدماء الرضي بقوله الذي ذكرناه، مؤكدا من خلاله تضمن "كان" للحدث، معرضا ذلك بعبقرية نادرة في التحليل والتفسير، فجعل "كان" للدلالة على الكون الذي هو حصول المطلق، وخبره يدل على الكـــون المخصوص.

ففي مثاله: "كان زيد قائما" شرحه بقوله: "فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول، أولا ثم تخصيصه"[25]. إلا أنه بالنظر إلى الوظيفة الإخبارية لجملة: "كان زيد قائما" فإنها لا تـوحي بأن الخبر أو الإخبار متعلق بكون عام ثم تم تخصيصه، إنما يفهم من الجملة مباشرة الإخبار عن القيام (كون مخصوص) دون أن يتبادر إلى الـذهن مـا أسماه: (الكون الذي هو الحصول المطلق)، فوظيفة الخبر هي الإعلام بقيام زيد في زمن ماض مع ثبوت الصفة في صاحبها في ذلك الزمان، والفـرق بين جملتين: "كان زيد قائما"، و"قام زيد" أن الأولى تدل على رسوخ صـفة بصاحبها في زمن ماض،وذلك الرسوخ مرتبط وجودا وعدما بزمنـه. أمـا الجملة الثانية، فهي تدل على الحدث المرتبط بالزمان الماضي دون إضـافة دلالات أخرى.

فلا يمكن تصور كـون مطلـق دون كـون مخصـوص، وتلـك الخصوصية تنعدم في "كان" إلا من خلال خبرها –بحسب اعتقاد القـدماء– فالأحداث التي تتضمنها الأفعال إنما هي أحداث مخصوصة. ولا يوجد حدث عام،و إن وجد كون عام فإنه يتطلب الكون المخصوص، فـإذا انعـدم هـذا الأخير لم يكن المطلق حدثا، وهذا من بـين أوجـه الاخـتلاف بـين كـان وأخواتها، حيث أنها تدل على الكونين المطلق والمخصوص، أمـا أخواتهـا فدلالتها على الكون المخصوص.

وانطلاقا من فكرة الكينونة قسم د. المخزومي هاته النواسخ حسـب دلالتها إلى:

*ما يدل على الكون العام وهو كان.

*ما يدل على الكون الخاص وهو: أصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات.

*ما يدل على الكون المستمر وهو: مازال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، ومادام. مستثنيا صار؛ لأنها تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ أو خبرا، معتبرا المنصوب بعدها تميزا وظيفته كشف الغموض في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، وكذا ليس لأنها تدل على نفي كون الخبر بعدها وصفا للمبتدأ في المعنى(26).

والاعتقاد بدلالة "كان" على الكون العام في كل السياقات أمر لا يقره الواقع اللغوي للأنماط التركيبية التي يرد فيها، ولنأخذ الأمثلة التالية:

ج1: كان الرجل صبيا.

ج2: كان التلميذ مجتهدا.

ج3: كان المطر ينزل.

فكان في ج1 تتضمن كونا عاما، حيث لا تحتاج إلى المنصوب في تحديده أو تخصيصه.

أما الجملتان 2،3 فتتضمنان كونا مخصوصا مستفادا من المنصوب، ومن الفعل؛ وعليه يمكن إعادة تقسيم (كان وأخواتها) من حيث دلالتها كما يلي:

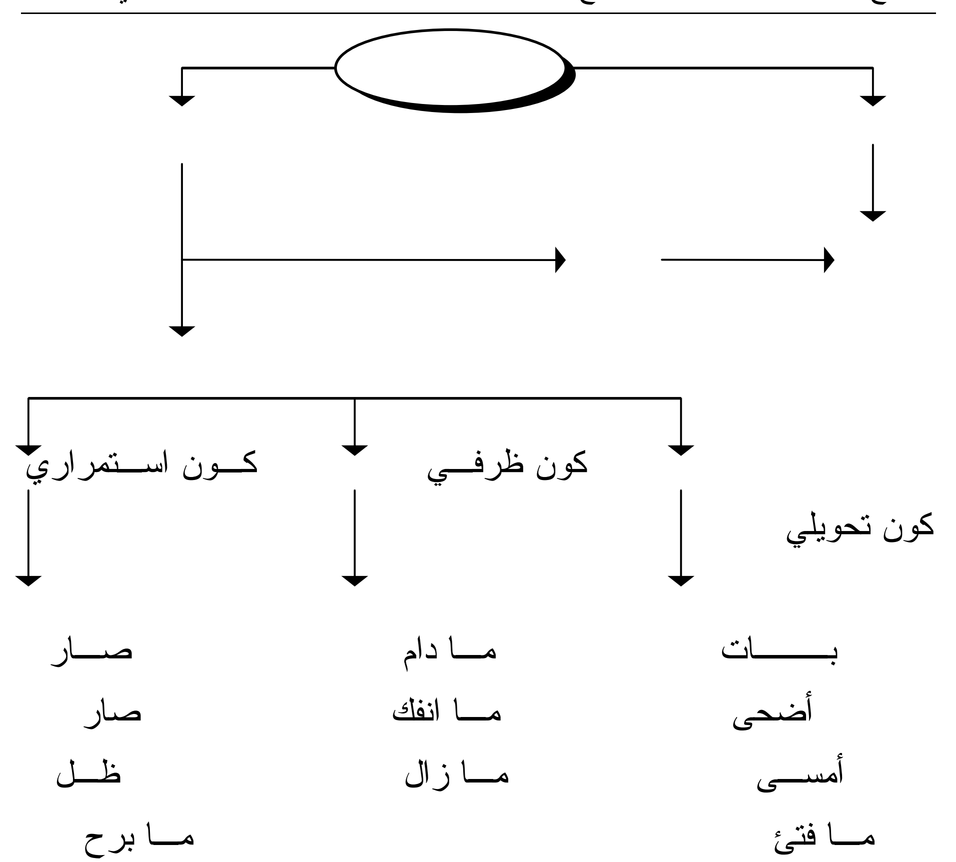
كان وأخواتها

كون عام

كون خاص

كان بغيره

بذاته



أما ليس [27] فهي من أدوات النفي، ولا تصنف ضمن هذه الفئة[28]. وما حركة النصب إلا اقتضاء للمخالفة بين المبتدأ والخبر في المعنى.

والكون الخاص بغيره هو الذي عبر عنه القدماء بالعوض عن الحدث في الخبر. فعدم استقلال "كان" بمعناها عن بقية أجزاء التركيب يجعل نصيبها من الحدث ضئيلا مقارنة بالأفعال؛ مما يجعلنا نرى أن لا حجة لمن قال بأن هذه الفئة من الكلمات " لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية، وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، ولا تستطيع سلب الحدث من هذه المواد"[29].

أما الدلالة الزمنية لـ"كان" فهي ثابتة ولاخلاف فيها بين الدارسين، فهي: "موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان، يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر، فقولك: كان

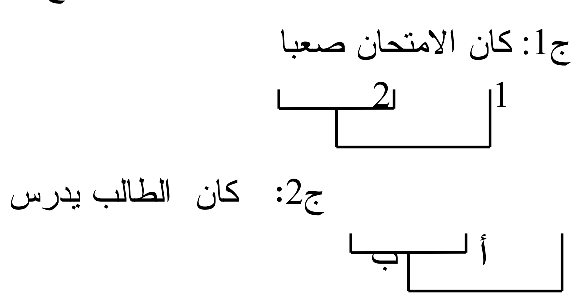
زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم أمس، وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا"[30].

فوظيفة كان وأخواتها تتعلق بإضافة عنصر الزمان إلى الجملة الاسمية. "والمعروف أن للجملة الاسمية إسنادا لا على معنى الزمن، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريقة الوصف، فإذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها، فيزيل عنها طابعها الأصلي، وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ"[31].

أما وظيفتها في بناء الجملة الفعلية فهي التصرف في زمن الفعل، ففي قولنا:"يدرس الطالب" زمن الفعل محتمل للحاضر والمستقبل. فإذا دخلت عليه كان تصرفت فيه بالتحويل إلى زمن غير زمن صيغته. "وإذا قلنا: الولد يأكل الطعام، فزمن الفعل هنا، تام رغم بقائه على صورة الفعل غير التام، أي أن كان جعلته يتحول إلى فعل زمنه تام، وهذه الصورة لا تكون إلا مع أفعال الكينونة، والأفعال الداخلة عليها، ولا تعوضها صورة أخرى، فإذا قلنا: الولد أكل الطعام، فإن الزمن هنا، تام، ولكن الفعل تحول من صيغة الحاضر إلى صيغة الماضي، أما مع كان فإن الفعل ظل على صيغة الحاضر"[32].

فهذه العناصر اللغوية تدخل على الجمل لإضفاء الزمن عليها، أو للتصرف في زمنها، ولا علاقة لها بالنسخ أو الرفع "ولا تحتاج إلى اسم، ولا إلى خبر يخبر به عنها، لأن الأفعال لا يخبر عنها، وإنما الذي يخبر عنه هو المسند إليه في الجملة التي تدخلها"[33] . ولقد أدرك النحاة هذه الحقيقة, "إذا قلت كان زيد قائما. فقام هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك. وقول النحويين خبر كان إنما هو تعقيب وتسير على المبتدئ لأن الأفعال لا يخبر عنها"[34].

والمتأمل في هذه العناصر اللغوية يجدها "لا تشكل عنصرا أساسيا في الجملة، ولا تعد من عمدتها"[35] . فهي تضيف دلالات زمنية "دون أن تمس جوهر التركيب، أو أن تحور طبيعة الإسناد، ودون أن تحوله من عملية واحدة، إلى عمليتين أو أكثر"[36] .ويتضح الأمر بهذين المثالين:



يمكن أن يستقل (2) ببنائه ومعناه، فهو قضية إسنادية تامة، تجسدت في نمط أسمى، ولم يغير 1 من خصائصها السابقة شيئا، وإنما أضاف عنصرا جديدا هو الزمن، وتظل الجملة اسمية ولا يمكن اعتبارها جملة فعلية محولة عن الجملة الاسمية كما يرى بعض الدارسين المحدثين [37] . ولا داعي حينها إلى القول: "أن هذه الأفعال تحول المركب الاسمي الاسنادي إلى مركب فعلي، أي تصبح الجملة الاسمية في عرف النحويين جملة فعلية لأنها مصدرة بفعل"[38].

والأمر نفسه في ج2: فإن (ب) قضية إسنادية تامة تجسدت في نمط فعلي. ولم يغير (أ) من خصائصها شيئا، غير التصرف في جهة الزمن، وعليه فإن ج2: جملة فعلية بسيطة، وفعليتها محددة بالفعل (يدرس) لا بـ"كان". لذلك كانت كان وأخواتها "عناصر تدخل على الجملة التوليدية الفعلية، وأخرى تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، فتؤدي معنى جديدا يضاف إليها، فتتحول الجملة إلى تحويلية اسمية، أو فعلية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو في الخبر أوفي الفعل، ولا يكون لهذه

الحركة دور في المعنى وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير، وإنما الدور للعنصر ذاته"[39].

ونحلل ج2: بهذا الشكل:

كان: مشير زمني.

الطالب: فاعل مرفوع أو مسند إليه مرفوع.

يدرس: فعل مضارع أو مسند مرفوع.

ذُكر في التحليل أن (كان) مشيرا زمنيا، بدلا من تسميتها أفعالا ناقصة أو نواسخ، رغبة في إيجاد مصطلح يدل دلالة واضحة على مسماه. وهذا يشعرنا بصعوبة تبني مصطلح بذاته، وإن كان من المحدثين من يسمي كان وأخواتها أدوات، لأنها تسلك مسلكها في جملة من المعايير اللفظية والمعنوية[40] وما يجعلها متأصلة ضمن هذا القسم من أقسام الكلام كونها "تلحق بالأفعال الحقيقية في البنية السطحية بوصفها سوابق توزيعية تكون حواليه الفعل كغيرها من العناصر اللسانية التي تشكل محيطه، فهي تظهر التوزيع نفسه الذي تظهره العناصر السابقة التي تكون حواليه الفعل في الاستعمال المألوف.

ومن ههنا يكون تواتر هذه الفئة تواترا إستبداليا في مواقع الأدوات وليس في مواقع الأفعال الحقيقية"[41] . إلا أن تصنيف هذه العناصر ضمن فئة الأدوات فيه من المجازفة العلمية الشيء الكثير. "فهل النقصان في هذه الأفعال من معنى الحدث، وعدم تصرف بعضها، ونقص تصرف بعضها الآخر أدلة كافية على اعتبارها أدوات،؟ فما هي الحروف التي تتصرف تصرفا جزئيا.؟ وهل كل الحروف على جهة،؟ وهل تدل كل الحروف على معنى الزمن،؟ وهل تؤثر كل الحروف فيما يليها إعرابيا... فضلا عن عدم تخصص هذه الأدوات " . [42]وهذا دليل على أن البحث في هذه المسائل

اللغوية يحتاج إلى مزيد من الاستقصاء والتفسير. ولعل من سمى النواسخ عناصر إشارة إلى الزمن دون تصنيفها ضمن قسم من أقسام الكلام[43] لدليل آخر على صعوبة تحديد المصطلح وتصنيفه.

ومما تقدم ذكره نلخص إلى ما يلي:

* إن المنهج النحوي القديم القائم على نظرية العامل هو الذي أصل مناهج النسخ والنقصان ولإعراب لهذه العناصر اللغوية.

- لا يوجد رابط يجمع هذه العناصر من حيث دلالتها إلا الشبه الشكلي فيما يأتي بعدها وهو المرفوع والمنصوب.
- لا تتضمن الحدث الذي تتضمنه الأفعال التامة، وإنما خلصت للتعبيرعن الدلالة الزمنية.
- لا تعد طرفا أساسا في عملية الإسناد، ولا تغير من جوهر الجملة الداخلة عليها.
- تعد عناصر تحويلية في بناء نمط الجملة ذاتها، ودخولها لا يحول التركيب اللغوي إلى تركيب مغاير.

وعليه لا يمكن تصنيف (كان) ضمن الأفعال، وإنما هي عناصر لغوية تحدد الزمن وجهتة، لذلك آثرنا تسميتها بمصطلح: المشير الزمني

.

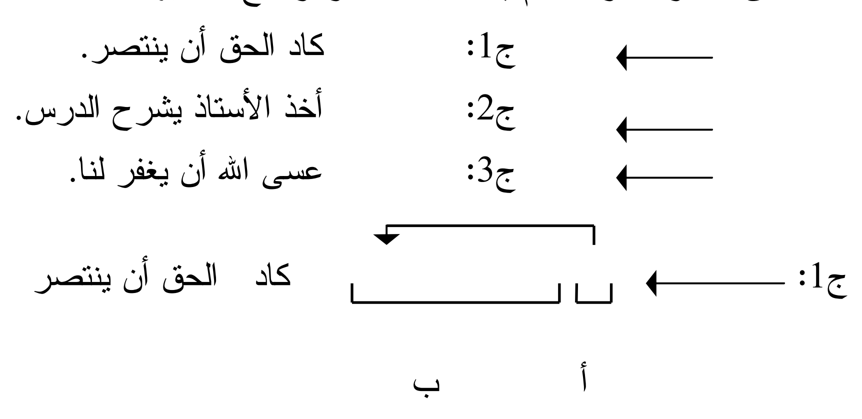
كاد بين تبعية النسخ و استقلال التقسيم:

إقرارا لمنهج الحمل على التشابه والتناظر، ألحق النحويون ما يعرف بأفعال المقاربة بكان وأخواتها، لاشتراكهما في النسخ وعدم تمام معناهما بمرفوعهما[44].

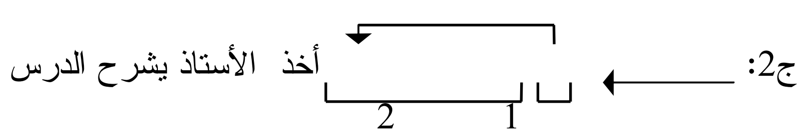
وقد أجمع النحاة على رسوخها في الفعلية، إلا (عسى) فذهب ثعلب وابن السراج إلى حرفيتها[45] .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة،و ليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام: أحدها: ما دل على المقاربة. وهي: كاد، وكرب، وأوشك.
والثاني: ما دل على الرجاء، وهي: عسى[46]، وحرى واخلولق.
والثالث: ما دل على الإنشاء، وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق و"أنشأ"[47].
وتشترك كاد وأخواتها في خصائص السياق الذي ترد فيه، كون خبرها لا يرد إلا جملة فعلية فعلها مضارع غالبا.[48]
وكان فصل هذه النواسخ عن كان وأخواتها شعورا من النحاة باختلافهما في المعنى والاستعمال، لولا الشبه الإعرابي الذي فرض الإلحاق والتبعية.

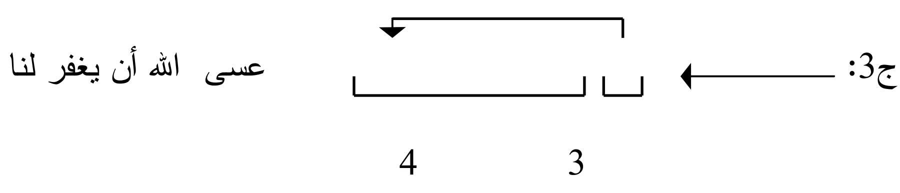
وتدخل هذه العناصر في علاقة وطيدة مع الفعل الذي يؤلف معها وحدة لغوية تامة.فهي توجه الحدث الذي يتضمنه "فبينما تدل أفعال الشروع على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل، إذ تدل أفعال الرجاء على أن الفعل لم يحدث، ولم يبدأ به بالرغم من توقعه، وتدل أفعال المقاربة على إمكان قرب الفعل من الحدوث، ولكنه لم يحدث بعد"[49]ولنوضح ذلك بهذه الأمثلة:



يدل الفعل في (ب) على الحدث التام المرتبط بزمان معين، ولكنه لما أضيف (أ) إلى الجملة تغير الحدث في الفعل. فبعدما كان المعنى هو ثبوت الحدث في الفعل. أصبح قريبا وقوعه دون أن يتحقق، لذلك نجد أن (أ) لا ينفصل عن الفعل (ينتصر) على الرغم من انفصاله عنه لفظا.



يدل (2) على حدث تام وقع في زمان معين: إذ المعنى يفهم منه أن الأستاذ صدد شرح الدرس أو القيام بذلك، أي تواصل الحدث في الفعل، ولكنه لما أضيف (1) إلى الجملة أصبح المعنى يدل على بدء التلبس به ومباشرته، فتغيرت جهة الحدث بفعل العنصر الجديد.



فالفعل في (4)تام في حدثه ومرتبط بزمان على سبيل الإخبار أو الدعاء في صيغة الخبر، ولما أدخل عليه (3) توجه الحدث وجهة جديدة وهي ترقب الطلب والأمل في تحققه ووقوعه.

من خلال النماذج المقدمة ،نلاحظ أن هذه النواسخ ترتبط بالفعل لتوجه معناه (الحدث) وجهة جديدة على سبيل المقاربة، أو الشروع، أو الرجاء، ومعنى ذلك أنها تفتقر إلى الحدث في ذاتها. ولا نستطيع أن نجزم بخلوها من الحدث تماما. إلا أن ما تتضمنه من معنى لا يستقل بنفسه، وإنما يحتاج إلى الفعل ليدخل معه في تركيب جديد، يأخذ الحدث من الفعل، ووجهة الحدث من الناسخ

فكاد وأخواتها ترتبط بالفعل ارتباطا حدثيا أكثر من ارتباطها به زمنيا. فعلاقتها بالخبر علاقة توجيه له، أما كان فعلاقتها بالخبر فهي توجيه زمنه، وقد أدرك النحاة هذا الفرق بينها، قال ابن يعيش" ..والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في (الخبر)، ألا ترى إن كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر"[50].

ولنستبين الأمر نورد هذا المثال الذي اعتمده أحد الدارسين المحدثين، وهو: "أخذ البرد يشتد" وعلق عليه بقوله: "..أصبحت الجملة تحويلية، تم فيها التحويل بالترتيب: البرد يشتد، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي يريده المتكلم فيتوقف عنده. بل يريد أن يشير إلى زمن إحساسه بالبرد الشديد، فأدخل عنصر تحويل جديد (تحويل بالزيادة) لتصبح الجملة: أخذ البرد يشتد، (فأخذ) تشير إلى الزمن لا غير. و(البرد) بتقديمها تلفت الانتباه إلى ما أخذ يشتد فهو البرد ليس غيره. و(يشتد) هي الحدث الذي ترتبط به الكلمتان في الجملة"[51]

.

والذي نراه أن المثال الوارد يحمل على تفسير مغاير وهو أن المتكلم أراد أن يعبر عن تغير حالة البرد فأدخل عنصر التحويل (أخذ) للدلالة على ذلك،بمعنى؛ أن اهتمامه كان منصبا على تغيير جهة الحدث، ولا يتبادر إلى الذهن أنه أراد الإشارة إلى زمن البرد لأن زمن الإحساس بالبرد راسخ في الفعل

(يشتد)، ولو أراده لتم التعبير عنه بأسلوب مغاير كأن يقول: صار البرد شديدا، فأخذ دلت على أن الحدث بدأ وقوعه، وهذا الذي يفهم من الجملة، وهذا يؤكد لنا أن الزمان أكثر وضوحا في (كان) وأخواتها، وأن كاد

وأخواتها ترتبط ارتباطا وثيقا بتوجيه الحدث الذي في خبرها، فبهذه الرؤية تتحدد وظيفتها في السياق، ونصطلح على تسميتها بالموجهات أو المشيرات الحدثية.ونوجه جملة:أخذ البرد يشتد ،إعرابيا كما يلي:

.

أخــــذ: مشيــر حدثــي للشــروع.
البــرد: فاعـل مـرفـوع أو مـسنـد إليـه.
يشـتـد: فـعـل مـضـارع مـرفـوع.

وبه نخلص إلى ما يلي:

*إن هذه العناصر اللغوية هي مشيرات وموجهات للحدث، وألحقت بالنواسخ لاعتبارات إعرابية.

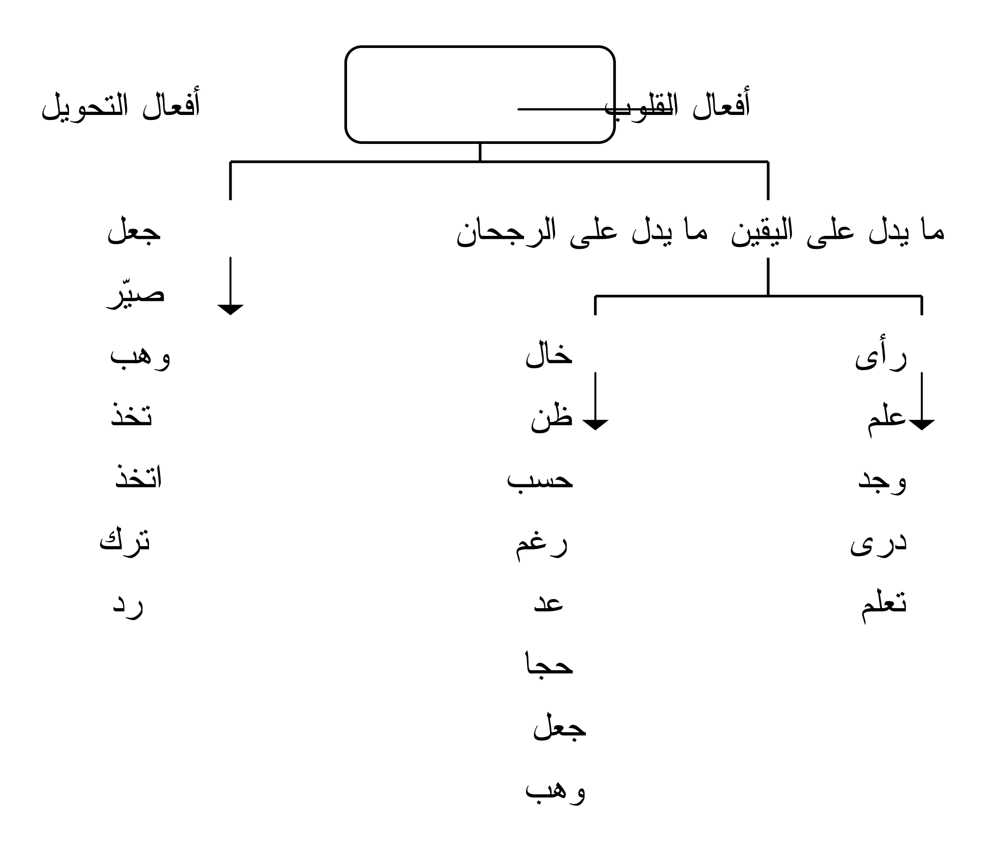
لا تصنف ضمن فئة الأفعال، فهي ليست طرفا رئيسا في عملية الإسناد ولا علاقة لها بتقسيم الجملة العربية.

- أنها لا تحتاج إلى مرفوع وخبر، إنما الاسم الذي يليها هو فاعل للفعل الذي بعده.
- لا حاجة لتأويل ضمير مستتر في الفعل، وإنما فاعله مقدم عليه.

ظن بين النسخ و الفعلية:

تجدر الإشارة بنا ونحن صدد الحديث عن النواسخ ،إلى أن النحويين أدرجوا (ظن وأخواتها) ضمن هذه الفئة "لاعتبارات تحويلية محضة تتعلق بتحويلات بعدية، أي بعد إجراء قاعدة تحويلية لحذف ظن وأخواتها.تطرأ تغيرات على الركنين الاسمين المفعولين تجعلهما صالحين لتكوين ركن إسنادي اسمي مكون من مسند إليه (مبتدأ) ومسند (خبر) "[52]

ظن وأخواتها



فهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية، أو ما أصله مبتدأ وخبر، فيتحولان إلى مفعولين، وتخرج جملتهما من الاسمية إلى الفعلية، فألحقت بالنواسخ الفعلية للابتداء. وإذا كان الحمل على الأصل الذي دخلت عليه، هو الذي استدعى تصنيف هذه الأفعال ضمن النواسخ، إلا أن ذلك غير كاف لجعل هذه الأفعال ضمن تلك الفئة.

ومن بين أوجه الاختلاف بينها وبين كان وأخواتها؛ أنها تحتاج إلى فاعل،و "تختص... دون غيرها من النواسخ بجواز دخولها على المبتدأ الذي

هو اسم استفهام، أو المضاف إلى اسم الاستفهام.وإذا دخلت علـــى أحـــدهما وجب تقديمه عليها، نحو: أيا ظننت أحسن.وغلام أي حســبت أنشـــط"[35] .
وليس من الضروري أن يكون المفعولان أصلهما مبتدأ وخبر، ففي قولنـــا: حسبت السراب ماء. فالخبر هنا ليس المبتدأ في المعنى الحقيقي، فلا يصـــح قولنا: السراب ماء، وإن حمل ذلك على التأويل والمشابهة[54].

ولو حملنا صلاحية ما بعد الفعل مسوغا لجعلـــه ناســـخا "لصـــارت (جاء)" من قولنا "جاء زيد يركب فرسه" ناسخة لأن صاحب الحال، والحـــال هنا صالحان معا لأن تتكون منهما جملة مبتدأ وخبر" [55] . فظن وأخواتهـــا أفعال متصرفة خلافا للنواسخ التي تشترك في صفة جامعة وهـــي: نقـــص التصرف.أو انعدامه أصلا.[56] ومحل الاختلاف أن "ظن" تعد طرفا أصليا في الإسناد من خلال علاقة التعدية، ودلالتها الواضحة على الحـــدث المقتـــرن بزمان الذي يعد من أبرز المظاهر الدلالية للفعل في العربية.

الهوامش

(1) الكتاب، 45/1.

(2) الألفية، ص17

(3) "كلها أفعال باتفاق إلا (ليس) فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه، وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف". شرح بن عقيل، 262/1.

(4) شرح قطر الندى ، لابن هشام، ص139. وينظر: المفصل،الزمخشري ص314. واللمع في العربية، لابن جني، ص 85.

(5) شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، 3/2.

(6) شرح المكودي، ص 37.

(7) ينظر: شرح اللمحة البدرية 3/2، همع الهوامع للسيوطي 63/2.

(8) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج82/1. واللمع في العربية ص85.وخالف القراء النحاة في هذه المسألة معتبرا أن الخبر إنتصب لشبهه بالحال .
و"كان زيد ضاحكا" مشبه عنه بـــ "جاء زيد ضاحكا" ينظر: همع الهوامع 64/2. ومن الدارسين المحدثين من أيد هذا الرأي فذهب إلى أن خبر كان حالا، ينظر: تجديد النحو،شوقي ضيف،ص 184 .

(9) ينظر: لباب الإعراب ،الاسفريني،ص419. وشرح ابن عقيل، 279/1. والمفصل، ص 314. وهذا الرأي مرجح عند بعض الدارسين المحدثين. ينظر: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية،محمد نجيب اللبدي ص228 .

(10) ينظر: الأصول في النحو، 82/1. واللمع في العربية، ص 64 . ونتائج الفكر في النحو، للسهيلي،ص 65.و شرح ابن الناظم ،ص137.

(11) شرح المفصل،لابن يعيش 89/7. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الانبارى، 826/2.

(12) نتائج الفكر في النحو،ص 341.

(13) ينظر: شرح المفصل، 90/7.

(14) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري،164/1.

(15) أسرار العربية ،لابن الأنبارى،ص132.

(16)شرح ابن الناظم، ص 137-138.

(17)شرح الكافية،الاستربادي 290/2.

(18)ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان،سعيد حسن بحيري ص 183،.

(19)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،ص 128. والألسنية العربية، ريمون طحان، 66/2-67.

(20)ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، هامش ص22.

(21)ينظر: همع الهوامع ،63/2.

(22)حاشية السجاعي ،ص60.

(23)ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان،ص 183. وينظر: الفعل زمانه وأبنيته،إبراهيم السامرائي ص 56.

(24)الأصول في النحو،82/1.

(25)شرح الكافية، 290/2.

(26)ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي ص 178-179.

(27) تعد"ليس" من موضوعات الخلاف النحوي بين الحرفية والفعلية، وقد عرض ابن الانبارى لحجج البصريين والكوفيين في هاته المسألة. ينظر: الإنصاف، 104/103. والاشتقاق التاريخي يبين أن الأصل في "ليس" مكون من لا النافية و(أيس) الذي يدل على الكون أو الوجود ويتضح هذا المعنى حين مقارنتها بنظائرها في اللغة السامية التي تأتي فيها "ليس" بالمعنى ذاته الذي يدل على نفي الكون أو الوجود. ينظر: الأفعال عبر المتصرفة وشبه المتصرفة ، أحمد سليمان ياقوت،ص35-36 .

(28)في النحو العربي نقد وتوجيه 179.

(29)الفعل زمانه وأبنيته،ص 56-57.

(30)شرح المفصل 96/2.

(31)اللغة العربية معناها ومبناها 130.

(32)بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني، الشريف ميهوبي،رسالة ماجستير مخطوطة"،ص 138.

(33)المرجع نفسه ،ص 233.

(34)شرح المفصل 91/7.

(35)الألسنية العربية 67/2.

(36)المرجع نفسه ، 68/2.

(37)ينظر: ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان،ص183.

(38)الجملة العربية،محمد إبراهيم عبادة ص 73

(39)في نحو اللغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،ص 101.

(40)ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ،ص3.12

(41)السمات التفريعية للفعل،أحمد حسانى،ص 22.

(42)ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان،ص 187.

(43)ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها،ص 102.

(44)ينظر: النحو الوافي،عباس حسن، 615/1.

(45)ينظر: شرح ابن عقيل 323/1، والأشباه والنظائر، للسيوطي، 74/3.

(46) "خالف ابن الطراوة النحاة في (عسى)، وقال:ليست من النواسخ لأن حكم النواسخ أن يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر وأنت لا تقول:زيد أن يقوم، وهو غير صحيح، لأننا إذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال أن" الأشباه والنظائر 75/3.

(47)شرح ابن عقيل 323/1، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،لابن هشام 301/1، وشرح التصريح على التوضيح، خالدالازهري203/1.

(48)ندر و روده اسما، كقول القائل :

أكثرت في لعذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد:الخصائص لابن جني98/1.و مغني اللبيب لابن هشام164/1 .

أو جملة اسمية كقول الشاعر:

وقد جعلت قلوصي بني زياد من الأكوار مرتعها قريب.

البيت من شواهد:مغني اللبيب259/1 و همع الهوامع164/2.و أوضح المسالك304/1.

أو فعلا ماضيا، كقول ابن عباس (ض): فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا. ينظر: شرح ابن الناظم ،ص154 .

(49) في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص185.

(50)شرح المفصل 115/7.

(51)في نحو اللغة وتراكيبها،ص 119.

(52)السمات التفريعية للفعل،ص 24.

(35)النحو الوافي، 21/2.

(54)المرحع نفسه ،11/2.

(55)اللغة العربية معناها ومبناها،ص 132.

(56)المرجع نفسه،والصفحة نفسها. .